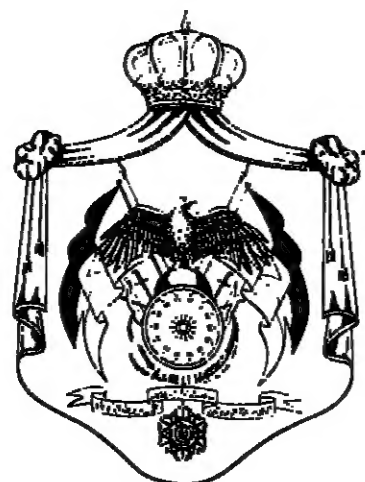
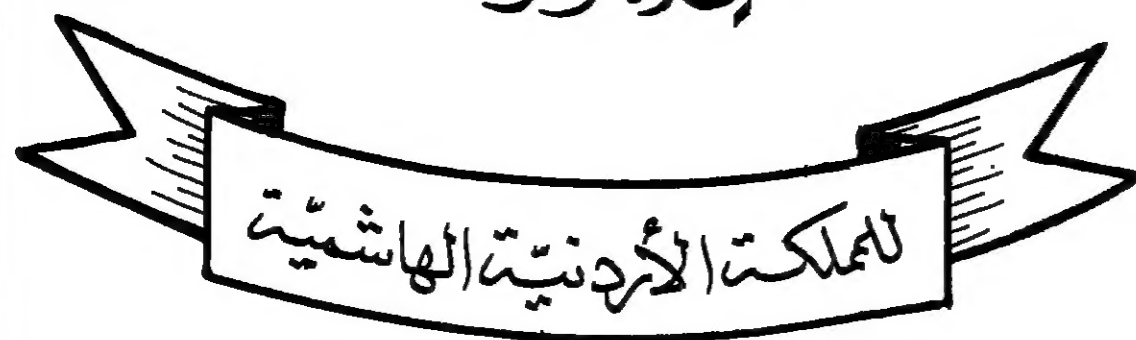


هكذا منه الأصل

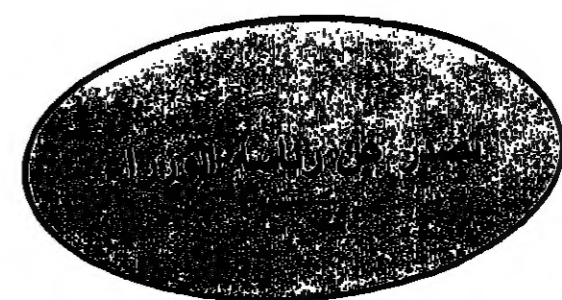


الأردن الرسمية



عمان : الاثنين ٥ شعبان سنة ١٤١٧ هـ. الموافق ١٦ كانون اول سنة ١٩٩٦ م

العدد : ٤١٧٢



طبع في المطابع العسكرية
توزع من قبل وزارة المالية

هكذا منه الأصل



فهرس العدد

الموضوع	رقم الصفحة
نظام رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٦ نظام معدل لنظام التاميم - من الضميمة	٤١٧٣
والضمان الاجتماعي لأطباء الاسنان	
نظام رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٦ نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	٤١٧٥
نظام رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٦ نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية	٤١٧٧
اتفاقية نقل جوي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية	٤١٨٠
تأجيل تطبيق القرار المتعلق بتعديل رسوم الدخول الى موقع النار جرش	٤٢٠٦
قرار صادر عن وزير المالية - الجمارك	٤٢٠٦
تعليمات رقم - ٤ لسنة ١٩٩٦ تعليمات البرامج لتقنية التعليم	٤٢٠٦
تعليمات رقم - ٥ لسنة ١٩٩٦ تعليمات الجور والمكافآت للعاملين في البرامج والدورات التدريبية	٤٢١١

نحو تحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٦ مقرر وضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٦٠ - لسنة ١٩٩٦
نظام معدل لنظام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي لأطباء الأسنان

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي لأطباء الأسنان لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع النظام رقم ٢٦ - لسنة ١٩٨٣ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ - من النظام الأصلي على النحو التالي :-
أولاً : بإلغاء تعريف كل من كلمة - المعالجة - ومعبارة - اللجنة الطبية - الواردة فيها والاستعاضة عنهما بالتعريف التالي :-
الاجراءات الطبية التي يحتاجها الطبيب والمريض
بموجب احكام هذا النظام .
اللجنة الطبية : لجنة مؤلفة من ثلاثة أطباء يختارهم المجلس .

ثانياً : بإضافة التعريف التالي الى آخرها :
أمين الصندوق : عضو مجلس النقابة المكلف بالإشراف على الصندوق .

المادة ٣ - تعدل المادة ٤ - من النظام الأصلي بإضافة الفقرتين - هـ - و - التاليتين إليها :-
هـ - اعداد موازنة الصندوق والحساب الختامي ومعرضهما على الهيئة العامة للتصديق
ملهيها في مدة لا تتجاوز نهاية شهر آذار من كل سنة .
و - إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم عمل الصندوق وإدارته بما في ذلك شؤون الموظفين .

المادة ٤ - تعدل الفقرة ١ - من المادة ١ - من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية التي آخرها :-
دون ان يعلية ذلك من دفع الالتزامات المترتبة عليه للصندوق .

المادة ٥ - تعدل المادة ١١ - من النظام الأصلي على النحو التالي :-
أولاً : باعتبار ما ورد في الفقرة ١ - منها بند ١ - وإضافة البند ٢ - بالنص التالي إليها :-

٢ - بدل انتساب للصندوق ومقداره مشرون دينارا يدفعها الطبيب من كل منتفع ولمرة واحدة .

ثانياً : بإلغاء نص الفقرة ١ - ب - منها والإجماعية منه بالنص التالي :-

ب - بدل الاشتراك الشهري في الصندوق ومقداره خمسة دينار عن الطبيب وثلاثة دينار عن كل منتفع .

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة ١ - ب من المادة ١٥ - من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - يؤمن المجلس المعالجة الطبية للأطباء العاملين والمتقاعدين والمتقاعدين وبين أسرهم وفقاً لاحكام هذا النظام وللتعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية .

٢٩ - ١٩٩٦

الأمين بن طلال

وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير التعليم العالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
وزير التموين بالوكالة	الدكتور عبدالله السور	وزير الدفاع
المهندس عبدالهادي الجالي	وزير المياه والري ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة	المهندس سمير شعوار
وزير الشؤون والمقنسات الاسلامية	وزير البريد والاتصالات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور عبد السلام العمادي	جمال الصرايرة	الدكتور مارك البطاينة د. عبدالرزاق طيشات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة	وزير الطاقة والثروة المعدنية
وزير الداخلية بالوكالة	الدكتور مارك البطاينة د. عبدالرزاق طيشات	الدكتور هاشم الدباس
هشام النفل	محمّد الذويب	وزير التخطيط
وزير العمل	وزير التنمية الاجتماعية	الدكتور ريم خلف
الدكتور عبدالحافظ الشخاينة	المهندس حماد أبو جاموس	وزير الزراعة
وزير الشباب	الدكتور مصطفى شنيكات	مفلح الرخيمسي
محمّد داوديه	وزير التربية والتعليم	وزير الدولة
وزير الشؤون الخارجية	الدكتور منذر المصري	محمود عبد اللطيف الهويل
خالد الدانحة	مروان عوض	وزير الدولة
وزير النقل	وزير التنمية الادارية	وزير الاعلام
المهندس ناصر اللوزي	وزير الثقافة بالوكالة	الدكتور مروان المعشر
	الدكتور كمال ناصر	

نخني حسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٢٣/١٩٩٦
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٦٥ لسنة ١٩٩٦
نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع النظام رقم - ١ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من ١-١-١٩٩٧ .

المادة ٢ - تعدل وظائف الفئة العليا المنصوص عليها في الفقرة - أ - من المادة - ٣ - من النظام الأصلي على الوجه التالي :-

أولاً : بإضافة وظيفة - المحافظ في وزارة الداخلية - إلى وظائف المجموعة الثانية منها .
ثانياً : بإلغاء وظيفة - المحافظ في وزارة الداخلية - من وظائف المجموعة الثالثة منها .

١١-٢٣-١٩٩٦

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله السور	وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي الجبالي	وزير العبدل عبدالكريم الدغمي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير المياه والري المهندس سمير لغوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي أبو الراغب	وزير السياحة والآثار الدكتور مباح أرشيدات
وزير الصحة الدكتور هارث البطيئة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف
وزير الطاقة والنفط المعدنية الدكتور هاشم الدباس	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد القويبي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام القليل
وزير التربية الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس	وزير التعمير المهندس منير صوبير	وزير المعمل الدكتور عبدالحافظ الشخاينة
وزير دولة مفلح الرحيم	وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات
وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل	وزير الشباب محمد داوديه	وزير دولة محمد عوده نجادات
وزير التربية والتعليم الدكتور منير المصري	وزير المالية مروان عوض	وزير دولة للشؤون الخارجية خليل المداحنة
وزير الاسلام الدكتور مزوان الحشر	وزير التنمية الادارية الدكتور كمال ناصر	وزير النقل وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة المهندس ناصر اللوزي

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ - من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٢٣/١٩٩٦ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٦٦ لسنة ١٩٩٦

نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع النظام رقم - ٣٧ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من (١٩٩٧ م) .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي بالفام كلمة - الموظفين - الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بعبارة - المساعدين والموظفين - .

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-
اولاً : تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (ج) منها : -

الحفاظ على - او كغيره للمحافظة برتبة متصرف للقيام بالاموال التي يعهد بها

الحفاظ اليه - .

ثانياً : بالفام عبارة - باستثناء بيت السكن - الواردة في آخر الفقرة (د) منها .

المادة ٤ - تعدل الفقرة (د) من المادة ٢٣ - من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها والجمعيات والهيئات التطوعية الاخرى ومراقبة نشاطاتها - .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (٣٧) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولاً : بالفام نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة منه بالنص التالي :-

١ - يتألف جهاز الادارة في مركز اللواء من المتصرف ومساعد المتصرف برتبة مدير

قضاء وعدد منسب من الموظفين الاداريين .

ثانياً : بالفام عبارة - سنة واحدة - الواردة في آخر البند ٢ - من الفقرة (ب) منها

والاستعاضة منها بعبارة - ثلاث سنوات - .

هكذا منه الأصل

المادة ٦ - تعمل المادة (١٠) من النظام الأصلي بإضافة عبارة - وببيت غير مؤثك للسكن به إليها بعد عبارة - وسيارة حكومية - الواردة فيها -

١٩٩٦-١٠-٢٣

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله السور	وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي الجالي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المياه والري المهندس سمير قموار
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب	وزير السياحة والآثار الدكتور صالح أرشدات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التخطيط الدكتور ريعا خلف	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس
وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد اللويب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد ابو جاموس
وزير التأمين المهندس منير صوير	وزير المعمل الدكتور عبدالحافظ الشخاتبه	وزير دولة مفتوح الزحمسي
وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات	وزير الشباب محمد داووديه
وزير دولة محمد عودة نجادات	وزير التربية والتعليم الدكتور منذر المصري	وزير دولة مروان عوض
وزير الاعلام الدكتور مروان الجعشر	وزير التنمية الادارية الدكتور كمال نامر	وزير النقل المهندس فخر السووي

* صدرت الازادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٦٤) تاريخ ١٩٩٦/١١/١٦ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشكلها التالي:-

اتفاقية نقل جوي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (المشار اليهما بالطرفين المتعاقدين)،

رغبة منهما في دعم نظام الطيران المدني على المنافسة بين مؤسسات النقل الجوي في السوق مع الحد الأدنى للتدخل الحكومي والأنظمة،

رغبة منهما في تسهيل توسع فرص النقل الجوي الدولي،

رغبة منهما في تمكين مؤسسات النقل الجوي بتوفير خيارات متنوعة من الخدمة الى جمهور المسافرين والشاحنين بأقل الأثر بحيث تكون غير ضارة او تمييزية ولا تشكل سوء استعمال المكالمة المسيطره لأحدهما، ورغبة في تشجيع مؤسسات النقل الجوي منفردة بتطوير وخلق أسعار تشجيعية مناسبة.

رغبة في التأكيد على ضمان أعلى درجات السلامة والأمن في النقل الجوي الدولي وإعادة التأكيد على قلقهما البالغ بشأن الأعمال أو التهديد ضد أمن الطائرات والتي تعرض سلامة الأشخاص والممتلكات للخطر وتؤثر بشكل عكسي على عمليات النقل الجوي والتي من شأنها الاقلال من الثقة العامة في سلامة الطيران المدني، و

كونهما اطراف في المعاهدة الدولية للطيران المدني التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون اول ١٩٤٤، تتفقان على ما يلي :-

المادة الاولى

التعريف

لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يرد نص على خلاف ذلك :

١- "سلطات الطيران" تعني في حالة المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة النقل / سلطة الطيران المدني، وأي شخص أو وكالة مخولة للقيام بالأعمال التي تمارسها هذه السلطة. وفي حالة الولايات المتحدة / وزارة النقل الأمريكية أو الوكالة التي تحل محلها .

٢- "الاتفاقية" تعني هذه الاتفاقية / ملاحظتها، وإية تعديلات عليها .

٣- "النقل الجوي" يعني النقل العام المحمول بطائرات الركاب أو البضائع، أو الشحن، أو البريد منفصلاً أو مجتمعاً لقاء تعويض أو أجر .

٤- "معاهدة" تعني المعاهدة الدولية للطيران المدني والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون اول ١٩٤٤، والمتضمنة :-

١- أي تعديل دخل الى حيز النفاذ بموجب المادة ٩٤ (أ) من المعاهدة وتم التصديق عليه من قبل كلا الطرفين، و

٢- أي ملحق أو أي تعديل عليه بموجب المادة ٩٠ من المعاهدة ما دام ذلك الملحق أو التعديل هو في أي وقت ساري المفعول بالنسبة لكلا الطرفين .

٥- "مؤسسة النقل الجوي المعينه" تعني مؤسسة النقل الجوي المعينه والمخولة طبقاً للمادة ٣ من هذه الاتفاقية .

٦- "كامل الأجر" يعني الأجر لقاء تقديم خدمة زائد رسم معقول للخدمات الادارية المتصلة بها .

٧- "النقل الجوي الدولي" يعني النقل الجوي الذي يمر عبر المجال الجوي فوق اقليم أكثر من دولة،

٨- "السعر" يعني أي أجر أو ثمن أو رسم لقاء نقل ركاب (وأمتعتهم) و/أو الشحن (باستثناء البريد) في النقل الجوي الذي يستوفى من قبل مؤسسات النقل الجوي بما فيه وكالاتها، والشروط التي تحكم تولف ذلك الأجر، الثمن، أو الرسم .

٩- "التوقف لأغراض غير تجارية" يعني الهبوط لأي غرض غير اخذ الركاب أو الزائهم، أو البضائع، أو الشحن و/أو البريد في النقل الجوي .

١٠- "الاقليم" يعني مساحات الاراضي التي تقع تحت سيادة أو حماية، أو سلطة، أو وصاية طرف، والمياه الإقليمية المتاخمة لها، و

١١- "رسوم الاستخدام" تعني الرسوم المفروضة على مؤسسات النقل الجوي لقاء تجهيز المطار أو الملاحة الجوية، أو تسهيلات أمن الطيران أو الخدمات بما فيها الخدمات والتسهيلات ذات العلاقة .

المادة الثانية

منح الحقوق

١- يمنح كل طرف للطرف الآخر الحقوق التالية للقيام بعملية النقل الجوي الدولي من قبل مؤسسات النقل الجوي التابعة لذلك الطرف الآخر :

- (أ) حق الطيران عبر إقليمه بدون هبوط ،
(ب) حق التوقف في إقليمه لأغراض غير تجارية ، و
(ج) الحقوق الأخرى المحددة في هذه الاتفاقية .

٢- ليس في هذه المادة ما يعطي لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي في أحد الطرفين الحق في أن ينقل داخل إقليم الطرف الآخر ، الركاب أو أمتعتهم أو الشحن أو البريد مقابل تعويض والممتح إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف الآخر .

المادة الثالثة

التعيين والتحويل

١- يحق لكل طرف أن يعين العدد الذي يريده من مؤسسات النقل الجوي للقيام بالنقل الجوي الدولي طبقاً لهذه الاتفاقية وكذلك أن يسحب أو يبدل ذلك التعيين . يقدم ذلك التعيين إلى الطرف الآخر كتابة من خلال الطرق الدبلوماسية ويبين فيما إذا كانت مؤسسة النقل الجوي المصرح بها بالقيام بتشغيل ذلك النوع من النقل الجوي المحدد في الملحق ١ أو الملحق ٢ أو الملحق ٣ أو الملحق ٤ .

٢- لدى استلام ذلك التعيين ، والطلبات من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينه بالشكل والطريقة الموصولة والمخاضة بتصاريح التشغيل والأذونات الفنية ، يمنح الطرف الآخر التصاريح والأذونات اللازمة بأقل إجراءات تأخير ممكنة ، شريطة :

(أ) أن تكون الملكية الأساسية والسيطرة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف الذي عين المؤسسة ، أو لرعايا ذلك الطرف أو كلاهما ،

(ب) أن تكون المؤسسة المعينة مؤهلة لتلبية الشروط المفروضة بموجب القوانين والأنظمة المطبقة عادة في عمليات النقل الجوي الدولي من قبل الطرف الذي ينظر في الطلب أو الطلبات ، و

(ج) أن يكون الطرف الذي عين المؤسسة ملتزماً ومطابقاً للمعايير الواردة في المادة ٦ (السلامة) والمادة ٧ (أمن الطيران) .

المادة الرابعة

إلغاء التصاريح

١- يمكن لأي طرف إلغاء أو تعليق أو تحديد تصاريح التشغيل أو الأذونات الفنية لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل الطرف الآخر عندما تكون :

(أ) الملكية الأساسية والسيطرة الفعلية لمؤسسة النقل الجوي لا تعود للطرف الآخر أو لرعاياه ، أو كلاهما ،

(ب) في حالة عدم امتثال مؤسسة النقل الجوي للقوانين والأنظمة المشار إليها في المادة ٥ (تطبيق القوانين) من هذه الاتفاقية ، أو

(ج) في حالة عدم قدرة الطرف الآخر على إدارة والحفاظ على المعايير المذكورة في المادة ٦ (السلامة) .

٢- لما لم يكن الإجراء الفوري ضرورياً لمنع المزيد من عدم الامتثال للقرارات الفرعية (١ - ب) أو (١ - ج) من هذه المادة ، تمارس الحقوق الواردة في هذه المادة فقط بعد اجراء مشاورات مع الطرف الآخر .

٣- هذه المادة لا تقيد الحقوق لأي طرف من الطرفين لإلغاء ، أو تعليق ، أو تحديد ، أو غرض شروط على تصاريح التشغيل أو الأذونات الفنية لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي في الطرف الآخر وذلك طبقاً لأحكام المادة ٧ (أمن الطيران) .

المادة الخامسة

تطبيق القوانين

- ١- تمثل طائرات أحد الطرفين لدى دخولها إقليم الطرف الآخر ووجودها فيه ومغادرتها له ، للقوانين والأنظمة المتعلقة بتشغيل وملاحة الطائرات .
- ٢- يمتلك الركاب والطاقم والشحن على طائرات أحد الطرفين لدى دخولها إقليم الطرف الآخر أو وجودها فيه ، أو مغادرتها له للقوانين والأنظمة المتعلقة بالدخول ، أو المغادرة لذلك الإقليم (بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بالدخول ، أو التصريح ، أو أمن الملاحة ، أو الهجرة ، أو الجوازات ، أو الجمارك ، أو الحجر الصحي ، وفي حالة البريد ، أنظمة نقل البريد) ، أو يمثل بها بالنيابة عن مثل هؤلاء الركاب والطاقم والشحن .

المادة السادسة

السلامة

- ١- يعترف كل طرف بسلطان مفعول شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الإهلية ، والرخص الصادرة أو المعتمدة من قبل الطرف الآخر ولا تزال سارية المفعول بفرض تشغيل عمليات النقل الجوي كما هو وارد في هذه الاتفاقية ، شريطة أن تكون متطلبات مثل هذه الشهادات أو الرخص تساوي على الأقل الحد الأدنى للمعايير الموضوعه طبقا للمعاهدة .
- ولكن يمكن لكل طرف أن يرفض الاعتراف بسلطان مفعول شهادات الإهلية والاجازات الممنوحة لركابها أو الطاقم أو الشحن من قبل الطرف الآخر لفرض العليان فوق اقليمه .
- ٢- يمكن لكل طرف أن يطلب المشاورات بخصوص مستويات السلامة المتعلقة من قبل الطرف الآخر في المجالات المتعلقة بتشغيل الطائرات ، وطاقم الطائرة ، وبإجراءات وبعمليات مؤسسات النقل الجوي (بما في ذلك الجوازات ، أو الهجرة ، أو أمن الملاحة ، أو الجمارك ، أو الحجر الصحي ، وفي حالة البريد ، أنظمة نقل البريد) ، أو يمثل بها بالنيابة عن مثل هؤلاء الركاب والطاقم والشحن .

مستويات وشروط السلامة في تلك المجالات والتي على الأقل تكون مساوية للحد الأدنى للمستويات التي يمكن وضعها وفقا (للمعاهدة) ، يجري اعلام الطرف الآخر بهذه المستويات وبالمخطوات الضرورية الواجب اتخاذها لتطابق هذه المستويات الدنيا ، ويتخذ الطرف الآخر الاجراء التصحيحي المناسب . ويحتفظ كل طرف بحقه في وقف ، أو تعليق أو تحديد تصريح التشغيل أو الترخيص الفني لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل الطرف الآخر في حالة عدم قيام الطرف الآخر بمثل هذا الاجراء التصحيحي المناسب ضمن وقت معقول .

المادة السابعة

أمن الطيران

- ١- طبقا للحقوق والالتزامات المترتبة عليهما بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءا مكتملا لهذه الاتفاقية .
- على الطرفين وبدون تقييد لمعومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي أن يتصرفا بشكل خاص وفقا لأحكام " الاتفاقية الخاصة بالجرائم والأعمال المخددة الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات الموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٣ " ، " اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ " ، " اتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٧١ " ، " وبروتوكول قمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي الموقع في مونتريال في ٢٤ شباط ١٩٨٨ " .
- ٢- يقدم الطرفان عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع الفصل الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، وأية أفعال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات وركابها ، وأطقمها ، والمطارات وتسهيلات الملاحة الجوية ومعالجة أي تهديد آخر ضد أمن الملاحة الجوية المدنية .

٣- يعمل الطرفان ضمن علاقتهما المتبادلة ، طبقاً لأحكام أمن الطيران الموضوعه من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمعينة في صورة ملاحق للمعاهدة وان يطلبوا من مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الدائمة في اقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في اقليميهما بأن يعملوا وفقاً لأحكام أمن الطيران المشار اليها .

٤- يوافق كل طرف على مراقبة أحكام الأمن المطلوبة من الطرف الآخر للدخول الى اقليم ذلك الطرف الآخر وان يتخذ الاجراءات الملزمة لحماية الطائرات وان يقوم بتفتيش المسافرين ، وأطقم الطائرات وأمتعتهم والمواد المحمولة باليد بالإضافة الى الشحن ومخزونات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع ، يعطي كل طرف الاعتبار بشكل إيجابي لأي طلب يقدمه الطرف الآخر لاتخاذ اجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٥- يساعد كل طرف عندما يقع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات أو أي فعل من الأفعال الأخرى غير المشروعه ضد سلامة المسافرين أو الطاقم أو الطائرة أو المطارات أو تسهيلات الملاحة الجوية ، الطرف الآخر بتسهيل الاتصالات وأي تدابير ملائمة تستهدف انهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .

٦- عندما تولد لدى طرف إسسا معقولة للاعتقاد بأن الطرف الآخر قد إخل بأحكام أمن الطيران لهذه المادة ، فإنه يمكن لسلطات الطيران لذلك الطرف ان تطلب اجراء مشاورات فورية مع سلطات الطيران في الطرف الآخر . في حالة عدم التوصل الى اتفاق مرض خلال ١٥ يوماً من تاريخ ذلك الطلب فإن ذلك يشكل اسباً لتعليق ، أو سحب ، أو تقييد ، أو فرض شروط على تصريح التشغيل والأذونات الفنية المعطاة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي لذلك الطرف . عندما تبرز حالة طارئة فإنه يمكن للطرف ان يتخذ اجراء مؤقتاً قبل انقضاء فترة ال ١٥ يوماً .

٧- عندما يكتسب طرف ما معلومات أو معلومات أخرى عن طريقه أو من طرف آخر ، أو من خلال أية وسيلة أخرى ، عن انتهاك أو تهديد أو خطر محتمل من قبل الطرف الآخر ، فإنه يجب عليه إبلاغ الطرف الآخر فوراً .

المادة الثامنة

الفرص التجارية

١- يحق لمؤسسات النقل الجوي في كل طرف انشاء مكاتب لها في اقليم الطرف الآخر وذلك من أجل بيع وترويج النقل الجوي .

٢- يحق لمؤسسات النقل الجوي في كل طرف ، وطبقاً لقوانين وأنظمة الطرف الآخر والمتعلقة بالدخول والإقامة والتوظيف ان تحضر وان تحتفظ في اقليم الطرف الآخر بحاجتها من الموظفين الاخصائين في الاداره ، والمبيعات ، والأعمال الفنية ، والعمليات وأية كمواذر متخصصة أخرى مطلوبة للقيام بأعمال النقل الجوي .

٣- يحق لكل مؤسسة نقل جوي معينة ان تقوم بإنجاز أعمال المناولة الأرضية والتخليص في اقليم الطرف الآخر (التخليص الذاتي) ، أو بناءاً على رغبة واختيار وكيل وفقاً للاتس التناقصه ليقوم بهذه الخدمات بشكل كلي أو جزلي ، وتكون هذه الحقوق خاضعة فقط لقيود مادية تعود لاعتبارات تخص سلامة المطار ، وإذا حالت تلك الاعتبارات دون القيام بالتخليص الذاتي ، تكون الخدمات الأرضية متوفرة على قدم المساواه لكافة مؤسسات النقل الجوي . تستند الرسوم على تكاليف الخدمات المقدمة وتكون هذه الخدمات قابلة للمقارنة بمستوى ونوعية الخدمات كما لو كانت خدمة التخليص الذاتي ممكنة .

٤- يمكن لأي مؤسسة نقل جوي في كل طرف ان تقوم بأعمال بيع النقل الجوي في اقليم الطرف الآخر مباشرة ، وبغير وكلائها وذلك بناءاً على رغبة مؤسسة النقل الجوي ، الا إذا حالت دون ذلك الظمة الرحلات العارضة في البلد الذي انطلقت منه الرحلات العارضة والمتعلقة بحماية أموال المسافرين والغاء حجز الركاب وحقوق استرجاع ثمن التذاكر .

٥- يحق لكل مؤسسة نقل جوي ان تبيع ذلك النقل الجوي ، ولاي شخص حرية شراء هذا النقل بعمله ذلك البلد أو بالعملات الحرة القابلة للتحويل .

٥- يحق لكل مؤسسة نقل جوي أن تحول أو تعيد إلى بلدها عند الطلب فائض الإيرادات على النفقات المحصلة محلياً "يسمح بالتحويل والاعادة فوراً" وبدون قيود أو ضرائب تفرض بهذا الخصوص وبالسعر الخاص بالتحويل المطبق للعمليات الجارية والحوالات في تاريخ تقدم الناقل للطلب الأولي للتحويل .

٦- يسمح لمؤسسات النقل الجوي في كل طرف بدفع المصاريف المحلية ويشمل ذلك شراء الوقود في إقليم الطرف الآخر وذلك بالعمله المحليه .

يجوز لمؤسسات النقل الجوي لكل طرف وحسب اختيارها أن تدفع هذه المصاريف في إقليم الطرف الآخر بحزيرة وذلك بالعملة القابلة للتحويل وفقاً لائتممة العمله المحليه .

٧- يحق لأي مؤسسة نقل جوي مبنه لأحد الطرفين ، خلال التشغيل أو الاعلان عن الخدمات المصرح بها على الطرق المتفق عليها ، شريطة قيام جميع مؤسسات النقل أثناء تلك الترتيبات ، (أ) بامتلاك السلطة الملائمة ، و (٢) بتلبية الشروط المطبقة عادة في مثل هذه الترتيبات ، يحق لها الدخول في ترتيبات تسويقية تعاويلية مثل حجز مجموعه من المقاعد ، أو تأجيرها ، أو بيعها لبعضها البعض بموجب ترتيبات استجارية مع .

(أ) مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي لأي طرف ، و

(ب) مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي لبلد ثالث شريطة أن يصرح البلد الثالث أو يسمح بترتيبات مشابهه بين مؤسسات النقل الجوي للطرف الآخر وكذلك مؤسسات النقل الجوي الأخرى على الخدمات إلى ، ومن ، وغير ذلك البلد الثالث .

المادة التاسعة

رسوم الخمارك والضرائب

١- على كل طرف عند وصول الطائرات العاملة في النقل الجوي الدولي والمستخدمه من قبل مؤسسة النقل الجوي المقيمة في الطرف الآخر ، إلى إقليم أحد الطرفين ، وبناءاً على مبدأ المعاملة بالمثل من جميع قيود الاستيراد وضرائب الممتلكات والفرائض على رأس المال ،

والرسوم الجمركية والرسوم الضريبية وأية رسوم أو ضرائب مشابهه تفرض على الطائرات ، والمعدات الأرضية ووقود الطائرات وزيوت التشحيم والمعدات الفنية المستهلكة وقطع الغيار (ويشمل ذلك محركات الطائرات) ومخزونات الطائرات (ويشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر الطعام والمشروبات والتبغ وأية منتجات معدة للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محددة) وأية مواد أخرى معدة فقط للاستعمال لأغراض عمليات الطائرات أو الخدمات على متنها للرحلات الدولية والتي تفرض (١) من قبل السلطات الوطنية و (٢) وغير المعتمدة على تكلفة الخدمات المقدمة ، شريطة أن تبقى مثل هذه المعدات والمواد على متن الطائرات .

٢- ويعنى كذلك بموجب مبدأ المعاملة بالمثل من الضرائب والفرائض ، والموالد والرسوم المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، باستثناء الضرائب المبنيه على تكاليف الخدمة المقدمة :

أ- مخزونات الطائرات التي تدخل إلى أو المزودة في إقليم أحد الطرفين والمحملة على متن الطائرة وضمن كميات معقولة لاستعمال طائرات مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف الآخر والمغادرة إلى الخارج والتي تعمل في النقل الجوي الدولي حتى ولو استعملت هذه المخزونات على جزء من الرحلة المقطوعة فوق إقليم الطرف التي زودت فيه الطائرة .

ب- المعدات الأرضية وقطع الغيار (بما في ذلك المحركات) المقدمة إلى إقليم طرف لأجراء خدمات الصيانة ، أو لصليح طائرة عائدة لمؤسسة نقل جوي تابعة للطرف الآخر والمستخدمه في النقل الجوي الدولي .

ج- الوقود وزيوت التشحيم والمواد الفنية المستهلكة المقدمة إلى أو المزودة في إقليم طرف للاستعمال على طائرة لمؤسسة نقل جوي تابعة للطرف الآخر والتي تعمل في النقل الجوي الدولي ، حتى ولو استعملت هذه المواد على جزء من الرحلة المقطوعة فوق إقليم الطرف الذي حملت فيه ، و

د- مواد الترويج والدعاية المقدمة إلى أو المزودة في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين والمحملة على متن الطائرة ضمن كميات معقولة لاستعمالها على الطائرة المغادرة التابعة لمؤسسة نقل جوي تعود للطرف المتعاقد الآخر والتي تعمل في النقل الجوي الدولي ، حتى ولو استعملت هذه المواد على جزء من الرحلة المقطوعة فوق إقليم الطرف المتعاقد الذي حملت فيه .

٣- المعدات والمواد المشار إليها في الفقرات (١) و (٢) من هذه المادة يمكن أن يطلب إبقاؤها تحت مراقبة وإشراف السلطات المختصة .

٤- تكون الاعفاءات المقدمة في هذه المادة متوقفة أيضا عندما تكون مؤسسات النقل الجوي المعينة التابعة لأحد الطرفين متعاقدة مع مؤسسة نقل جوي أخرى وتمتع هذه المؤسسة باعفاءات مشابهة من الطرف الآخر بقصد التحويل أو الإعارة في إقليم الطرف الآخر للمواد المحددة في الفقرة (١) و (٢) من هذه المادة .

المادة العاشرة

رسوم الاستخدام

١- تكون رسوم الاستخدام المفروضة من قبل السلطات الضريبية المختصة أو هيئات في كل طرف على مؤسسات النقل الجوي في الطرف الآخر عادلة ومعقولة وغير تمييزية بشكل غير منصف وأن تقسم بشكل متساو ضمن تصنيفات المستخدمين . وعلى أية حال فإن أية رسوم استخدام يجب أن تقدر على مؤسسات النقل الجوي في الطرف الآخر في حدود لا تقل أفضلية من حدود ما هو متوفر لأي مؤسسة نقل جوي أخرى ، وذلك حين تقدير تلك الرسوم .

٢- رسوم الاستخدام المفروضة على مؤسسات النقل الجوي في الطرف الآخر يمكن أن تعكس ولكن على أن لا تزيد عن التكلفة الكاملة للسلطات الضريبية المختصة أو الهيئات التي تقوم بفرض الرسوم لتجهيز المطار الملازم ومناطق المطار المحيطة والملاحة الجوية وتسهيلات أمن الطيران والتجهيزات في المطار أو إدخال نظام المطار . مثل هذه التكلفة الكاملة يمكن أن تتضمن مراجعة معقولة على الموجودات بعد احتساب الاستهلاك . تكون الخدمات والتسهيلات التي على أساسها فرضت تلك الرسوم مبنية على أسس اقتصادية وفعالة .

على أن لا تزيد عن التكلفة الكاملة للسلطات الضريبية المختصة أو الهيئات القائمة في الإقليم الذي يقع كل طرف إجراء مشاورات بين السلطات الضريبية المختصة أو الهيئات القائمة في الإقليم لتسهيل عمل المؤسسات التي تستعمل الخدمات والتسهيلات ، وأن تشجع هذه السلطات الضريبية المختصة أو الهيئات ومؤسسات النقل الجوي على تبادل المعلومات التي يمكن أن

تكون ضرورية وتسمح كذلك بمراجعة دقيقة لمدى معقولية الرسوم وذلك طبقا للمبادئ الواردة في الفقرات (١) و (٢) من هذه المادة . يشجع كل طرف السلطات الضريبية المختصة بأشعار المستخدمين بشكل معقول حول أي اقتراح على تغيير رسوم الاستخدام وذلك لتمكين المستخدمين من التعبير عن آرائهم قبل حدوث التغيير .

٤- لن يعتبر أي من الطرفين ، في إجراءات حل النزاع بمقتضى المادة ١٤ ، متهاكاً لأحكام هذه المادة إلا إذا (١) فشل ذلك الطرف في التعهد بمراجعة الرسوم أو الممارسة التي هي موضوع الشكوى من قبل الطرف الآخر ، خلال فترة زمنية معقولة ، أو (٢) أن يفشل الطرف ، بعد هذه المراجعة في اتخاذ جميع الخطوات التي بمقدوره لمعالجة أي رسم أو ممارسة غير منسجمة مع هذه المادة .

المادة الحادية عشرة

المنافسة العادلة

١- يسمح كل طرف لمؤسسات النقل الجوي المعينة في كلا الطرفين بفرض متساوية وعادلة للمنافسة في تقديم النقل الجوي المحدد في هذه الاتفاقية .

٢- يسمح كل طرف لمؤسسة النقل الجوي بتحديد عدد الرحلات ، والسعة للنقل الجوي الدولي التي تقدم بناء على اعتبارات تجارية في السوق . السجاما مع هذا الحق لن يحدد أي طرف من حجم الحركة من طرف واحد ، أو عدد الرحلات وأنظمتها ، أو نوع أو أنواع الطائرات المستخدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة في الطرف الآخر ، إلا إذا ظهر متطلب جماعي ، أو لقي أو عملياً لأسباب تتعلق بالبيئة وتحت شروط موحدة مطابقة للمادة ١٥ من المصادقة .

٢- لن يفرض أي طرف على مؤسسات النقل الجوي المعينة للطرف الآخر شروطاً يقضي بإعطاء حق الرفض الأول لها ، أو شروطاً يقضي بتسيير رحلات على أساس النسبة العددية أو لحصول رسم على عدم الاعتراض ، أو أية شروط أخرى تتعلق بالسعة وعدد الرحلات أو الحركة والتي تكون غير منسجمة مع أهداف هذه الاتفاقية .

٤- لن يشترط أي طرف تسجيل جداول الرحلات أو برامج الرحلات العارضة أو خطط العمليات من قبل مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف الآخر من أجل الموافقة، إلا أن الطلب الأمر على أساس عدم التمييز يفرض شروط موحدة كما هو وارد في الفقرة (٢) من هذه المادة أو كما هو مصرح به بالتحديد في ملحق هذه الاتفاقية. إلا ما اشترط أحد الطرفين تقديم ذلك من أجل الإحاطة بالمعلومات، فإنه يقلل من الأعباء الإدارية لشروط ومتطلبات وإجراءات التقديم على وسطاء النقل الجوي وعلى مؤسسات النقل الجوي المعينه والتابعة للطرف الآخر.

المادة الثانية عشرة

تجديد الأسعار

١- يسمح كل طرف بوضع أسعار النقل الجوي من قبل كل مؤسسة نقل جوي معينه على أساس الاعتبارات التجارية للسوق. يقتصر التدخل من قبل الاطراف على:-

أ- منع الأسعار أو الممارسات التمييزية غير المفقولة.

ب- حماية المستهلكين من الأسعار المرفقة بشكل غير معقول أو المتبددة بسبب سوء استعمال المكاله المسيطره، و.

ج- حماية مؤسسات النقل الجوي من الأسعار المنخفضة بشكل غير طبيعي بسبب المساعدة أو الدعم الحكومي المباشر أو غير المباشر.

٢- يحق لكل طرف ان يشترط على اشعار او تقديم الأسعار لدى سلطات الطيران التابعة له والتي سيتم استيفائها من أو إلى القليم من قبل مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف الآخر. الاشعار أو التقديم من قبل مؤسسات النقل الجوي التابعة لكلا الطرفين يمكن طلبها في مدة لا تزيد عن ٣٠ يوما قبل التاريخ المقترح لدخول الأسعار حيز التنفيذ. في حالات خاصة، الاشعار أو التقديم يمكن ان يسمح به في مدة أقصر مما يطلب عادة. لن يشترط أي من الطرفين الاشعار أو التقديم من قبل مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف الآخر للأسعار المفروضة على الجمهور من قبل منظمي الرحلات العارضة، باستثناء ما إذا كان هذا الشرط على أساس غير تمييزية لأغراض الإحاطة بالمعلومات. لا يجوز أي طرف إجراؤه الفراديا لمنع لشحن أو استمرار السعر المقترح فرضه أو المستولى من قبل مؤسسة نقل جوي تابعة لأي طرف للنقل الجوي الدولي بين القليم الطرفين، أو

ب- مؤسسة نقل جوي تابعة لأحد الطرفين للنقل الجوي الدولي بين القليم الطرفين الآخر وأي بلد آخر، بما في ذلك وفي كلتا الحالتين النقل على أساس خطوط بينها وفي داخلها. إذا امتد أي طرف بأن أي سعر غير منسجم مع الاعتبارات الموضوعية في الفقرة (١) من هذه المادة، يطلب مشاورات وأن يشعر الطرف الآخر بأسباب عدم اقتناعه وذلك في أقرب فرصة ممكنة. تعقد هذه المشاورات خلال مدة لا تزيد عن ٣٠ يوما بعد استلام الطلب، وعلى الطرفين أن يتعاونوا لتوفير المعلومات الضرورية للتوصل إلى حل مقبول للمشكلة. إذا توصل الطرفان إلى اتفاق بخصوص السعر الذي تم بشأنه إعطاء اشعار بعدم القناعة، يبذل كل طرف قصارى جهوده لوضع ذلك الاتفاق حيز التنفيذ. وبدون مثل هذا الاتفاق المشترك يسري مفعول السعر أو يستمر سريان مفعوله.

المادة الثالثة عشرة

الخدمات البنية المشروطة

على الرغم من أي شرط آخر في هذه الاتفاقية يسمح وبدون قيود لمؤسسات النقل الجوي وللمستثمرين غير المباشرين لدى كلا الطرفين بنقل الشحن باستخدام أية وسيلة نقل برية مرتبطة بالنقل الجوي الدولي وذلك فيما يتعلق بالشحن من وإلى أي نقاط في القليم الطرفين أو في بلدان أخرى، بما في ذلك النقل من وإلى جميع المطارات المتوفرة فيها التسهيلات الجمركية، ويشمل ذلك، وحيثما يكون ذلك مطبقا، حق نقل الشحن المنحجز في الجمارك ضمن القوانين والأنظمة المطبقة. يكون لمثل هذا الشحن، سواء كان نقله عن طريق البر أو عن طريق الجو حرية الوصول إلى التسهيلات والتابعة الجمركية للمطار.

يحق لمؤسسات النقل الجوي ان تختار القيام بالنقل البري الخاص بها أو ان تقوم به من خلال ترتيبات مع ناقلين برين آخرين، بما في ذلك النقل البري الذي تقوم به مؤسسات نقل جوي أخرى والناقلين غير المباشرين للشحن الجوي. يمكن ان تقدم خدمات الشحن هذه بشكل فردي، من خلال سعر خاص بالنقل الجوي، مجتمعيا مع النقل البري، شرط أن لا يضل الشاحنون بالحقائق المتعلقة بمثل هذا النقل.

المادة الرابعة عشرة

المشاورات

يحق لأي طرف، في أي وقت، أن يطلب مشاورات تتعلق بهذه الاتفاقية. تبدأ هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن على أن لا تزيد هذه الفترة عن ٦٠ يوما من تاريخ تسليم الطرف الآخر الطلب إذا اتفق على خلاف ذلك.

المادة الخامسة عشرة

تسمية الخلافات

١- أي خلاف ينشأ حول هذه الاتفاقية، باستثناء الخلافات التي يمكن أن تنشأ بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٢ (تحديد الأسعار) والتي لم يتم حلها من خلال الجولة الأولى الرسمية للمشاورات يمكن إحالتها بالاتفاق بين الطرفين إلى شخص أو هيئة لاتخاذ قرار بذلك. إذا لم يتفق الطرفان هكذا، يقدم الخلاف، وبناء على طلب أي طرف إلى التحكيم وفقا للأجزاء الموضوعه أدناه.

٢- يتم التحكيم من قبل هيئة مكونة من ثلاثة محكمين مشكلة على النحو التالي:-

أ- يسمي كل طرف محكما واحدا وذلك خلال ٣٠ يوما من استلام الطلب للتحكيم. وخلال ٦٠ يوما بعد تسمية هذين المحكمين اللذين يمتنان بالاتفاق فيما بينهما محكما ثالثا يعمل كوكيلين لهيئة التحكيم.

ب- إذا لم يتمكن أي طرف من تسمية محكم خاص به، أو إذا لم يتم تعيين المحكم الثالث من قبل الطرفين (أ) من هذه الفقرة، فيحق لأي طرف أن يطلب من رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي تعيين المحكم اللازم أو المحكمين خلال ٣٠ يوما. إذا كان رئيس المجلس من نفس جنسية أحد الطرفين فيقوم أقدم نائب للرئيس والذي لا يعتبر غير مؤهل على هذا الأساس بالتعيين.

٣- باستثناء ما اتفق عليه خلال ذلك تحدد هيئة التحكيم صلاحياتها القضائية وفقا لهذه الاتفاقية وتضع القواعد الإجرائية الخاصة بها. يحق لهيئة التحكيم عند تشكيلها أن توصي بإجراءات مؤقتة مريحة إلى حين صدور قرارها النهائي. بناء على توجيهات من هيئة التحكيم أو بناء على طلب أي من الطرفين، يعقد مؤتمر بفترة لا تزيد عن ١٥ يوما بعد التشكيل التام للهيئة لتقرير القضايا المحددة التي سوف يحكم فيها والإجراءات المحددة التي يجب أن تتبع.

٤- باستثناء ما اتفق عليه، خلاف ذلك، أو ما تم توجيهه من قبل هيئة التحكيم، يقدم كل طرف مذكرة خلال (٤٥) يوما بعد التشكيل التام لهيئة التحكيم. تكون الإجابات جاهزة خلال ٦٠ يوما وبعد ذلك تعقد هيئة التحكيم جلسة سماع بناء على طلب أي من الطرفين، أو بناء على مبادرة منها خلال ١٥ يوما بعد أن يكون موعد الإجابات قد استحق.

٥- تحاول هيئة التحكيم إعطاء قرارها كتابة خلال (٣٠) يوما بعد انتهاء الجلسة، أو في حالة عدم عقد الجلسة، فيكون بعد تاريخ تقديم كلتا الإجابتين. يكون قرار الأغلبية في هيئة التحكيم سائدا.

٦- يمكن أن يقدم الطرفان طلبات للاستيضاح بخصوص القرار خلال (١٥) يوما بعد إصداره وأن يصدر استيضاح للقرار خلال (١٥) يوما من تاريخ ذلك الطلب.

٧- يتخذ كل طرف تنفيذيا كاملا وبالدرجة التي تنسجم مع قانونه الوطني أي قرار أو حكم صادر عن هيئة التحكيم.

٨- تقسم التكاليف المترتبة على هيئة التحكيم، بما في ذلك التكاليف والرسوم المترتبة على المحكمين بالتساوي بين الطرفين. تعتبر أية تكاليف من قبل رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي فيما يتعلق بالإجراءات الواردة في الفقرة (٧) (ب) من هذه المادة جزءا من تكاليف هيئة التحكيم.

هكذا منه لأصل

المادة السادسة عشرة

انتهاء الاتفاقية

يحق لأي طرف متعاقد، في أي وقت، أن يخطر الطرف الآخر كتابة بقراره بانتهاء هذه الاتفاقية. يرسل مثل هذا الاخطار في نفس الوقت إلى منظمة الطيران المدني الدولي. ينتهي مفعول هذه الاتفاقية في منتصف الليل (في مكان تسليم الاخطار للطرف الآخر) مباشرة قبل الذكرى السنوية الأولى لتاريخ تسليم الاخطار من قبل الطرف الآخر، الا اذا سحب هذا الاخطار باتفاق الطرفين قبل انقضاء هذه الفترة.

المادة السابعة عشرة

التسجيل لدى منظمة الطيران المدني الدولي

تسجل هذه الاتفاقية وجميع التعديلات عليها لدى منظمة الطيران المدني الدولي.

المادة الثامنة عشرة

الدخول إلى حيز النفاذ

تدخل هذه الاتفاقية وملاحقها إلى حيز النفاذ من تاريخ توقيعها. عند دخولها إلى حيز النفاذ، تحل هذه الاتفاقية محل اتفاقية النقل الجوي بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت حيز النفاذ من خلال تبادل المذكرات في عمان بتاريخ ٨ نيسان و٨ حزيران ١٩٨٠.

والتي أتت على ذلك، وقع المخولان كل من قبل حكومته على هذه الاتفاقية كما ينبغي ذلك. تم التوقيع في عمان، هذا اليوم العاشر من شهر تشرين ثاني ١٩٩٦، بنسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، ويعتبر كلا النصين متساويين في الحجية القانونية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
المهندس ناصر اللوزي
وزير النقل

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
ويسلي إيفان
السفير

الملحق ١

النقل الجوي المنتظم

الجزء (١)

الطرق الجوية

يكون لمؤسسات النقل الجوي لكل طرف والمعينه بموجب هذا الملحق ، ووفقا لشروط تعيينها الحق في القيام برحلات النقل الجوي الدولي المنتظمة بين نقاط على الطرق الجوية التالية :-

أ- الطرق الجوية لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية :-

من نقاط فيما وراء المملكة الاردنية الهاشمية عبر المملكة الاردنية الهاشمية ونقاط توسط الى نقطة او نقاط في الولايات المتحدة الامريكية وفيما وراءها .

ب- الطرق الجوية لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية :-

من نقاط فيما وراء الولايات المتحدة الأمريكية عبر الولايات المتحدة الأمريكية ونقاط توسط الى نقطة او نقاط في المملكة الاردنية الهاشمية وفيما وراءها .

الجزء ٢

المرونة التشغيلية

يحق لكل مؤسسة نقل جوي معينه ، وعلى اي او على كل الرحلات وحسب اختيارها :-

- ١- تشغيل رحلات جوية في احد او في كلا الاتجاهين .
 - ٢- ضم ارقام رحلات جوية مختلفة ضمن رحلة طائرة واحدة .
 - ٣- خدمة نقاط على الطرق الجوية بأية وسيلة ضم وبأي شكل (والتي يمكن ان تتضمن خدمة نقاط توسط كنقاط فيما وراء ونقاط فيما وراء كنقاط توسط) .
 - ٤- حذف نقاط التوقف على أي نقطة او نقاط و ،
 - ٥- نقل الحركة من أي من طائراته الى أي من طائراته الاخرى في أي نقطة على الطرق الجوية .
- بدون قيود جبرائية او اتجاهية وبدون فقدان أي حق للنقل الحركة المسموح بها بموجب هذه الاتفاقية ، شريطة ان تكون الخدمة تخدم نقطة في القليم الطرف الذي عين مؤسسة النقل الجوي .

الجزء ٣

استبدال الطائرات

على أي جزء او اجزاء من الطرق الجوية اعلاه ، يمكن لأي مؤسسة نقل جوي معينه ان تقوم بالنقل الجوي الدولي بدون اية قيود تتعلق بالاستبدال ، في أي نقطة على الطريق الجوي ، في

لوح وعدد الطائرات العاملة ، شريطة ان يكون النقل بالاتجاه المفادير لما وراء تلك النقطة هو استمرار للنقل من اقليم الطرف الذي عين مؤسسة النقل الجوي ، وان يكون النقل بالاتجاه القادم الى اقليم الطرف الذي عين مؤسسة النقل الجوي هو استمرار للنقل الى ما وراء تلك النقطة .

ملحق ٢

النقل الجوي العارض

الجزء ١

يكون لمؤسسات النقل الجوي لدى كل طرف والمعينة بموجب هذا الملحق ، وطبقا لشروط تعيينها ، الحق بنقل الحركة العارضة الدولية من المسافرين (وأمتعتهم المرافقة) و/أو الشحن (بما في ذلك ، وليس مقتصر على ، رحلات الشحن المرسل ، العارضة والمجزأة ، والرحلات العارضة التي تجمع بين (مسافرين / شحن) :-

بين أي نقطة أو نقاط في اقليم الطرف الذي عين مؤسسة النقل الجوي وأي نقطة أو نقاط في اقليم الطرف الآخر ، وبين أي نقطة أو نقاط في اقليم الطرف الآخر ، وأي نقطة أو نقاط في بلد ثالث أو بلدان ، شريطة ان تكون مثل هذه الخدمة جزءا من عملية متواصلة ، بتغيير أو بدون تغيير الطائرة ، التي تتضمن الخدمة للرحلة المتجهة للوطن بهدف تحميل حركة النقل المحلية بين الوطن واقليم الطرف الآخر .

عند القيام بالخدمات المتضمنة في هذا الملحق ، يكون لمؤسسات النقل الجوي لكل طرف والمعينة بموجب هذا الملحق الحق ايضا " في : (١) التوقف أثناء الطريق في أي نقاط سواء كانت ضمن أو خارج اقليم أي طرف ، (٢) نقل حركة الترانزيت عبر اقليم الطرف الآخر ، و (٣) ان يجمع على نفس الطائرة الحركة التي منشؤها من اقليم أحد الطرفين ، والحركة التي منشؤها من اقليم الطرف الآخر ، والحركة التي منشؤها من بلدان ثالثة .

ينظر كل طرف باحباب لطلبات مؤسسات النقل الجوي لدى الطرف الآخر لنقل الحركة غير الواردة في هذا الملحق وذلك على اساس المجاملة ومبدأ المعاملة بالمثل .

الجزء ٢

يكون لأي مؤسسة نقل جوي معينه من قبل أي طرف وتقوم بنقل جوي دولي عارض منشأة في اقليم أي طرف ، سواء كان النقل باتجاه واحد أو على اساس الرحلة باتجاهين ، الخيار بالالتزام بقوانين الرحلات العارضة ، والأنظمة ، والقواعد الخاصة ببلدها أو ببلد الطرف الآخر . إذا طبق طرف قواعد ، أو أنظمة ، أو نصوص ، أو شروط ، أو قيود مختلفة على واحدة أو أكثر من مؤسسات النقل الجوي التابعة له ، أو على مؤسسات النقل الجوي التابعة لدول أخرى ، تخضع كل مؤسسة نقل جوي معينه لتطبيق اقل تشديد لمثل هذه المعايير .

ولكن ليس هنالك في الفقرة اعلاه ما يحدد حقوق أي من الطرفين في ان يطلب من مؤسسات النقل الجوي المعينه بموجب هذا الملحق من قبل أي طرف الالتزام بالمتطلبات المتعلقة بحماية أموال المسافرين والحقوق الخاصة بشطب حجوزات المسافرين واسترجاع لمن تذاكر سفرهم .

الجزء ٣

باستثناء ما يتعلق بقواعد حماية المستهلك المشار اليها في الفقرة السابقة اعلاه ، لن يطلب أي طرف من مؤسسة النقل الجوي المعينه بموجب هذا الملحق من قبل الطرف الآخر ، فيما يتعلق بنقل الحركة من اقليم ذلك الطرف الآخر أو بلد ثالث على اساس الرحلة باتجاه واحد أو باتجاهين ، بأن يقدم ما هو أكثر من بيان للاشتغال بالقوانين ، والأنظمة ، والقواعد المطبقة المشار اليها في الجزء (٢) من هذا الملحق أو السماح بالتخلي عن تلك القوانين ، أو الأنظمة ، أو القواعد الممنوحة من قبل سلطات الطيران المختصة .

ملحق ٣

مبادئ عدم التمييز في ادراج أنظمة الحجز الآلي وعدم المنافسة التفضيلية بينها

ادراكا منهما ان المادة ١١ (المنافسة العادلة) من الاتفاقية الاردنية الأمريكية تكلل لمؤسسات النقل الجوي لكلا الطرفين " فرص عادلة ومتساوية للمنافسة " .

أخذاً بعين الاعتبار بأن أحد أهم العناصر التي تمكن مؤسسة النقل الجوي من المنافسة هو مقدرتها على اعلام الجمهور عن خدماتها بطريقة عادلة وبأسلوب غير تمييزي ، وبذلك فإن نوعية المعلومات حول الخدمات التي توفرها مؤسسة النقل الجوي الى وكلاء السفر الذين يقومون مباشرة بتوزيع هذه المعلومات لجمهور المسافرين وأن مقدرة مؤسسة النقل الجوي بتقديم أنظمة الحجز الآلي التنافسية لهؤلاء الوكلاء يمثل الأساس للفرص التنافسية لمؤسسات النقل الجوي . و أخذاً بعين الاعتبار بأنه من الضروري التأكيد على حد سواء بأن مصالح مستخدمي خدمات النقل الجوي هي محمية من أي سوء استعمال لهذه المعلومات وعرضها المفضل ، وأن لمؤسسات النقل الجوي ووكلاء السفر حق الوصول بفاعلية الى أنظمة الحجز الآلي التنافسية :-

١- يتفق الطرفان على أن يكون لأنظمة الحجز الآلي شاشات عرض أساسية متكاملة والتي من خلالها :-

أ- يتم تحرير المعلومات المتعلقة بالخدمات الجوية الدولية ، بما في ذلك الشاء الربط في هذه الخدمات وعرضها على أساس غير تمييزي وضمن معايير موضوعية لا تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهوية مؤسسة النقل الجوي أو السوق . تطبق هذه المعايير بطريقة موحدة على كل مؤسسات النقل الجوي المشتركة في النظام .

ب- تكون القاعدة المعلوماتية لنظم الحجز الآلي شاملة كلما كان ذلك ممكناً .

ج- لن يقوم بالمواءمة أنظمة الحجز الآلي بشطب المعلومات المقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المفكره ، تكون هذه المعلومات دقيقة وشفافة ، على سبيل المثال ، رحلات الرموز المشتركة واستبدال الطائرات والرحلات بتوقف يجب أن تعرض بوضوح على أها تحمل هذه الصفات .

د- تكون جميع أنظمة الحجز الآلي المتوفرة لدى وكلاء السفر والذين يقومون مباشرة بتوزيع المعلومات عن خدمات مؤسسة النقل الجوي الى جمهور المسافرين في القليم أي من الطرفين ، ليس فقط مرغمة على ، بل تكون أيضاً مخولة للعمل وفقاً لتقواعد أنظمة الحجز الآلي المتناسقة التي تنطبق على القليم الذي تعمل فيه أنظمة الحجز الآلي .

هـ- يسمح لوكلاء السفر باستعمال أي من الشاشات الثانوية المتوفرة من خلال أنظمة الحجز الآلي إذا ما قدم وكيل السفر طلباً خاصاً لاستعمال هذه الشاشة .

٢- للطرف المتعاقد أن يشترط على كل بائع لأنظمة الحجز الآلي الذي يعمل في القليم بأن يسمح لكل مؤسسات النقل الجوي الراغبة في دلع أي رسم غير تمييزي مطبق للاشتراك في أنظمة الحجز الآلي الخاصة به . وللطرف أن يطلب أن تعرض جميع وسائل التوزيع التي يوفرها بائع النظام على أساس غير تمييزية لمؤسسات النقل الجوي المشتركة . للطرف المتعاقد أن يشترط بأن يعرض بالتوازي أنظمة الحجز الآلي ، على أساس غير تمييزية ، وهادفة ، ومجاوبة ، تجاه النازل وضمن قواعد السوق ، خدمات النقل الجوي العائدة لمؤسسات النقل الجوي المشتركة في جميع الأسواق التي يرغبون بيع هذه الخدمات فيها . وعند الطلب ، يكشف بائع أنظمة الحجز الآلي عن تفاصيل قاعدته المعلوماتية المحدثة ، وأجراءات التخزين ، والمعايير المتبعة من قبله حول تحرير وتصنيف المعلومات ، والأهمية الممنطة لمثل هذه المعايير ، والمعايير المستعملة عند اختيار نقاط الربط وادخال رحلات الربط .

٣- يكون لبائعي أنظمة الحجز الآلي العاملين في القليم أحد الطرفين الحق في احضار ، وصيانة ، وتوليف أنظمة الحجز الآلي التابعة لهم بحرية الى وكالات السفر أو شركات السفر التي يكون عملها الرئيسي هو توزيع الخدمات المتعلقة بالسفر في القليم الطرف الآخر إذا كانت أنظمة الحجز الآلي تتماشى مع هذه المبادئ .

٤- لن يرفض أي طرف في القليم ، أو يسمح بالفرض على بائعي أنظمة الحجز الآلي التابعين للطرف الآخر متطلبات أكثر صرامة من تلك المتطلبات المفروضة على بائعي أنظمة الحجز الآلي التابعين له وذلك فيما يتعلق بحرية الوصول واستعمال تسهيلات الاتصالات واختيار واستعمال معدات وأجهزة نظم الحجز الآلي الفنية وبرامجها ، والتركيب الفني لأجهزة ومعدات نظم الحجز الآلي .

٥- لن يرفض أي طرف في القليم ، أو يسمح بالفرض على بائعي أنظمة الحجز الآلي لدى الطرف الآخر متطلبات أكثر تعقيداً من تلك المتطلبات المفروضة على بائعي أنظمة الحجز الآلي التابعين له ، وذلك فيما يتعلق بشاشات أنظمة الحجز الآلي (بما في ذلك مقاييس التحرير والعرض) أو التطفيل أو البيع .

٦- يكون لأنظمة الحجز الآلي المستعمله في اقليم أحد الطرفين والتي تتماشى مع هذه المبادئ ومع المعايير والتعليمات الفنية والأمنية غير التمييزية الأخرى ذات العلاقة ، الحق بحرية الوصول بطريقة فعالة وغير معرقلة في اقليم الطرف الآخر . أحد هذه المجالات هو ان تقوم مؤسسة النقل الجوي المعنية بالاشتراك في مثل هذا النظام تماما كما تفعل في اي نظام في اقليم موطنها معروضا الى وكالات السفر في اقليم الطرف الآخر . تكون لمالكي ومشغلي أنظمة الحجز الآلي لأحد الطرفين نفس الفرص لامتلاك وتشغيل أنظمة الحجز الآلي التي تتوافق مع هذه المبادئ داخل اقليم الطرف الآخر كما يفعل المالكون والمشغلون لذلك الطرف . يتكفل كل طرف بأن مؤسسات النقل الجوي التابعة له وبإلزام أنظمة الحجز الآلي لديه لا يقومون بالتمييز ضد وكلاء السفر في اقليم موطنهم بسبب استعمالهم او امتلاكهم لنظام حجز آلي مختلف يشغل ايضا في اقليم الطرف الآخر .

تأجيل تطبيق القرار المتعلق بتعديل رسوم الدخول الى موقع آثار جرش

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٣٠ الموافقة على تأجيل تطبيق قراره رقم ١٨٢٠ - تاريخ ١٧-٨-١٩٩٦ المتضمن تعديل رسوم الدخول الى موقع آثار جرش حتى تاريخ ٣-١٩٩٧ .

قرار

صادر عن وزير المالية - الجمارك

● استنادا للصلاحيه المخولة الي بمقتضى المادتين ٦ ، ٧ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ اثر الحاق المنطقة الحرة - صاحب الكفنه في حرم مؤسسة المناطق الصناعية من ناحية جمركية الى مركز جمرك المدينة الصناعية - صاحب ليقوم بالمهام التالية :-
أ - الاشراف على عملية ادخال المواد والبضائع المختلفة بموجب طلبات ايداع اصوليه .
ب - الاشراف على عملية اخراج المواد والبضائع المختلفة بموجب بيانات جمركية اصوليه .
ج - تنظيم وانجاز البيانات الجمركية لكافة البضائع المخرجه من المنطقة الحرة بما فيها بيانات الترانزيت وكشوريات التحويل .
د - القيام بالمهام الموكلة اليه بموجب قانون الجمارك وقانون المناطق الحرة والتعليمات الصادرة بموجبها بهذا الخصوص .

وزير المالية - الجمارك
سروان حوض

تعليمات رقم ٤- لسنة ١٩٩٦

تعليمات البرامج التقنية التعليمية

صادرة بمقتضى المادة ٦- فقرة - و - من قانون التربية والتعليم
رقم ٣ - لسنة ١٩٩٤

الفـ ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات البرامج التقنية) لسنة ١٩٩٦ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
الأمين العام :	الأمين العام لوزارة التربية والتعليم
المدير :	مدير عام التقنيات التربوية

المديرية : المديرية العامة للتقنيات التربوية
البرنامج : كل مادة تعليمية تنتج على شكل برنامج تلفزيوني أو
أذاعي أو برمجية حاسوبية أو حقيبة تعليمية أو
غير ذلك .

اللجنة : لجنة الإذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي أو لجنة
الوسائل والبرمجيات حسب مقتضى الحال .

المادة ٣ - تشكل في الوزارة لجانان على النحو الآتي :

١ - لجنة الإذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي .

١ - الأمين العام
٢ - الأمين العام المساعد المختص
بوزارة .

٣ - مدير التلفزيون الأردني
٤ - مدير إذاعة الملكة الأردنية
الهلمية .

٥ - مدير عام التقنيات التربوية .
٦ - المدير العام للتدريب والإشراف
التربوي .

٧ - المدير العام للتربية والتعليم
لحافظه العاصمة .

٨ - مدير البرامج التقنية في المديرية
العامة للتقنيات التربوية .

٩ - مهندس قسم التخطيط والتصميم
في المديرية العامة للتقنيات
التربوية .

١٠ - رئيس قسم التلفزيون التربوي
والإذاعة المدرسية .

ب - لجنة الوسائل والبرمجيات .
١ - الأمين العام
٢ - الأمين العام المساعد المختص
بوزارة .

٣ - مدير عام التقنيات التربوية
٤ - مدير عام التعليم العام
٥ - مدير مركز الحاسوب في الوزارة
٦ - مدير البرامج التقنية في المديرية
بمركز الجامعة للتقنيات التربوية .

٧ - مدير مركز الجامعة الأردنية
بمركز الجامعة للتقنيات التربوية .

٨ - عضو من القطاع الخاص من
ذوي الاختصاص .

٩ - رئيس قسم الوسائل
والبرمجيات .

مضوا ومقررا .

المادة ٤ - تضع كل من اللجنتين الخطوط العريضة وسياسة إنتاج البرامج التقنية حسب اختصاصها .
المادة ٥ - تجتمع كل من اللجنتين بدعوة من رئيسها اربعة اجتماعات في السنة موزعة على مدار العام
الدراسي ، ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ثلثي اعضائها وتتخذ قراراتها بأكثرية اصوات
الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

المادة ٦ - تمنح مكافأة لكل عضو في اي من اللجنتين قدرها مئرون ديناراً من كل اجتماع يحضره العضو .
المادة ٧ - تتعاون المديرية مع جميع المؤسسات الحكومية والخاصة ذات الاختصاص في الشؤون الفنية
المتعلقة بإنتاج البرامج التقنية وتوظيفها ونشرها .

المادة ٨ - يعهد بإنجاز البرامج التقنية الى ذوي الاختصاص والكفاءة من القطاعين العام والخاص على
سائر المبلات والنشاطات التربوية لقاء مكافأة مالية تحددها شروطها بقرار من الوزير .

المادة ٩ - تعنى البرامج التقنية التعليمية بما يلي :

أ - المناهج الدراسية المخططة وتعزيز المفاهيم الواردة فيها .

ب - النشاطات التربوية .

ج - تدريب المعلمين وتأهيلهم .

د - تعليم الكبار ومحو الامية .

هـ - ذوي الحاجات الخاصة .

و - أي برامج أخرى تنفذ في الحقل التربوي والتعليق تقررهما أي من اللجنتين .

المادة ١٠ - يمنع كل من يشارك في تطوير أي برنامج تقني مكافأة تتقدمها لجنة مختصة يعينها الوزير بحيث
لا تتجاوز ٥٠٪ من مكافأة مثيله لدى السادة .

المادة ١١ - للوزير بتفويض من المدير أن يقرر منح مكافأة مالية مناسبة لأي شخص لا تشمله البلود
السابقة ويساهم بأي جهد مكري أو عملي اضافي في الشؤون والاعمال المتعلقة بإنتاج البرامج
التقنية الفنية والإدارية بما في ذلك اجراء الدراسات التي تساهم في تحسين البرامج وتطويرها .

وزير التربية والتعليم
الدكتور منذر المصري

أسس وشروط المكافآت المالية

● استنادا للمادة رقم ٨- من تعليمات رقم ٤- لسنة ١٩٦٦ للبرامج التقنية التعليمية الصادرة بموجب المادة ٦- مقرر ٥- من قانون التربية والتعليم رقم ٣- لسنة ١٩٦٤ ، وافق على أسس وشروط المكافآت المالية لذوي الاختصاص والكفاءة ممن يساهمون في إنتاج البرامج التقنية بشكلها الآتي :-

الرقم	نوع النشاط	المكافأة فلس دينار
١-	كتابة النص العلمي التلفزيوني	٠٠١ ٠٠٠
٢-	كتابة النص العلمي الإذاعي	٠٠٠ ٣٦٠
٣-	إعداد النص العلمي الإذاعي	٠٠٠ ٤٥٠
٤-	إعداد البرنامج التلفزيوني	٠٠١ ٠٠٠
٥-	تقديم البرنامج التلفزيوني	٠٠٠ ٦٥٠
٦-	التفعيل التلفزيوني للمحترفين	٠٠١ ١٠٠
٧-	التمثيل التلفزيوني للهواة	٠٠٠ ٦٥٠
٨-	التفعيل الإذاعي	٠٠٠ ٦٥٠
٩-	الإخراج التلفزيوني	٠٠١ ٠٠٠
١٠-	المساعدة في الإخراج التلفزيوني	٠٠٠ ٣٦٠
١١-	الإخراج الإذاعي	٠٠٠ ٢٥٠
١٢-	إدارة الاستوديو التلفزيوني	٠٠٠ ١٨٠
١٣-	التصوير التلفزيوني والسينمائي	٠٠٠ ٣٦٠
١٤-	المونتاج الإلكتروني والسينمائي	٠٠٠ ٤٥٠
١٥-	تسجيل البرنامج التلفزيوني	٠٠٠ ١٨٠
١٦-	تسجيل البرنامج الإذاعي	٠٠٠ ١٨٠
١٧-	المونتاج الإذاعي	٠٠٠ ١٨٠
١٨-	التصميم التلفزيوني	٠٠٠ ٣٦٠

الرقم	نوع النشاط	المكافأة فلس دينار
١٩-	تحضير إرشادات المعلمين وجدول البحث العامة والتفصيلية - تصويرها - وسحبها وتجميعها وتبويبها -	٠٠٠ ١٨٠
٢٠-	التحقيق اللغوي للبرنامج	٠٠١ ٥٠٠
٢١-	تقويم البرنامج	٠٠٠ ٤٥٠
٢٢-	تقويم البرنامج الإذاعي	٠٠٠ ٤٥٠
٢٣-	نظم النشيد	٠٠٠ ١٨٠
٢٤-	تلحين النشيد	٠٠٠ ١٨٠
٢٥-	توزيع النشيد	٠٠٠ ١٨٠
٢٦-	القيام بالنشيد	٠٠٠ ١٨٠
٢٧-	إعداد النص العلمي للبرمجة	٠٠٠ ١٨٠
٢٨-	تصميم تعليمي للبرمجة	٠٠٠ ١٨٠
٢٩-	تصميم فني	٠٠٠ ١٨٠
٣٠-	برمجة	٠٠٠ ١٨٠
٣١-	إعداد دليل البرمجة	٠٠٠ ١٨٠

وزير التربية والتعليم
د. منظر المصري

هكذا منه الأصل

تعليمات ترقم - ٥ - لسنة ١٩٩٦

تعليمات الاجور والمكافآت للعاملين في البرامج والدورات التدريبية
صاحبة بموجب المادة (١٢) من نظام التدريب والتأهيل التريسيوي رقم - ٥٩ - لسنة ١٩٩٣

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الاجور والمكافآت للعاملين في البرامج والدورات التدريبية التي تنظمها الوزارة ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية) .
المادة ٢ - تكون للكلمات والمباراة التالية حينما وردت المعاني المخصصة لها افناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة	وزارة التربية والتعليم
الوزير	وزير التربية والتعليم
الامين العام	الامين العام للوزارة
النظام	نظام التدريب والتأهيل التريسيوي رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ .
اللجنة	لجنة التدريب والتأهيل المشكلة بموجب النظام
لجنة التدريب المتخصصة	اللجنة الفنية للمبحث
التدريب	اكتساب المدرب المعارف والمهارات والاتجاهات ذات العلاقة بعمله وبحاجاته الوظيفية القائمة او المنتظرة من خلال اشتراكه في دورة تدريبية .
الدورة التدريبية	مجموعة الفعاليات التدريبية - المباشرة وغير المباشرة - التخصسية والتربوية التي تنظمها الوزارة او المؤسسات الاخرى التي لا تقل مدتها عن - ٢٠ - ساعة تدريب مباشرة .
برنامج التدريب	مجموعة الفعاليات التدريبية - المباشرة وغير المباشرة - التخصسية والتربوية التي تنظمها الوزارة او المؤسسات الاخرى التي لا تقل مدتها عن ٩٦ ساعة تدريب تنفذ وفق خطة يحددها المركز لهذه الغاية .
المتدرب	الشخص الذي يلتحق بدورة تدريبية او برنامج تدريب .

المادة ٣ - تدفع المكافآت المالية المستحقة للشعاعات التالية بموجب احكام النظام :

- أعضاء اللجنة العليا ولجان التدريب المتخصصة .
- معدني المواد التدريبية المعروضة والمسمومة والمرفوعة .
- المدربين من موظفي الوزارة اذا عملوا في الدورات التدريبية خارج اوقات الدوام الرسمي والمدربين العاملين في المدارس خارج ايام الدوام المدرسي .
- الاداريين والفنيين من موظفي الوزارة اذا عملوا في الدورات التدريبية خارج اوقات الدوام الرسمي والاداريين والفنيين العاملين في المدارس اذا عملوا خارج اوقات الدوام المدرسي .
- المدربين من غير موظفي الوزارة .

المادة ٤ - تدفع نسبة ٣٠ ٪ من المكافآت المالية المستحقة بموجب النظام اذا قدمت الدورات التدريبية أثناء الدوام الرسمي او الدوام المدرسي للشعاعات التالية :

- الاداريين والاداريين والفنيين من الوزارة .
 - المدربين والاداريين والفنيين العاملين في المدارس .
- المادة ٥ - يدفع للمستخدمين مقدار راتب يوم عمل من الراتب الاساسي من كل يوم عمل فعلي في الدورات التدريبية .

المادة ٦ - تدفع اجور مواصلات للمدربين والمتدربين المشاركين في البرامج والدورات التدريبية وفق نظام الانتقال والسفر المعمول به في الوزارة .

المادة ٧ - تدفع الوزارة مياومات للمدربين المشتركين في الدورات التي تمدها الوزارة مركزيا كما يلي -
أ - للمدربين من مديرية التربية والتعليم في محافظة العقبة .
ب - للمدربين من مديريات التربية والتعليم لمحافظة الطفيلة ومعان ومناطق قضاء الرويشد والصفاوي في محافظة المفرق اذا تطلبت الدورة البيت .

المادة ٨ - يصرف للمدربين من مديرتي معان والطفيلة ومناطق قضاء الرويشد والصفاوي مبلغ - ١٢ - ديناراً عن كل يوم تدريسي للدورات المركزية التي لا تقتضي البيت .

المادة ٩ - يصرف بدل شياقة للمشاركين في الدورات التدريبية مبلغ - ٥٠٠ - لیس بعد اعلی لكل شخص من كل يوم تدريسي .

المادة ١٠ - تلغى اي تعليمات اخرى بلقدر الذي تتعارض فيه مع هذه التعليمات .

وزير للتربية والتعليم
الدكتور منظر المصري

هكذا منه الأصل